القرصنة البحرية فى البحر المتوسط خلال عهدالاسرة القرمانلية (ولاية طرابلس الغرب 1711- 1835 م)

السيد/ المبروك محمود صالح سليمان

جامعة عمر المختار فرع طبرق – ليبيا

مقدمة:

لقد شكل حوض البحر المتوسط محوراً التوصل الحضاري بين قارات العالم القديم منذ العصور القديمة والوسطي حتى العصور الحديثة، حيث تفاعلت في إطاره الحضارتان العربية الإسلامية والغربية تأثيراً وتأثراً في مجالات شتي سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية. ومنذ نهاية الوجود العربي الإسلامي في الأندلس في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، تصاعد المد الاستعماري الأوروبي حتى سيطر على الموانئ العربية الإسلامية المطلة على الحوض الجنوبي للبحر المتوسط، مما دعى ولاية طرابلس إلى طلب المساعدة من الدولة العثمانية للدفاع عنها في مواجهة القوات الصليبية، وهو ما أدى إلى دخول العثمانيين في حلبة الصراع للذود عن دول الإسلام، وبالتالي أصبحت دول الشمال الأفريقي ما عدا المغرب الأقصى في حظيرة الدولة العثمانية.

قُدَّر للبحرية الليبية أن تلعب دوراً بارزاً في الصراع البحري الدائر في حوض البحر الأبيض المتوسط في العصر الحديث وخاصة في العهد العثماني الأول والعهد القرمانلي الذي اهتم ولاته بدعم القرصنة البحرية وتقويتها زيادة في تدعيم اقتصاد دولتهم الفتية. ولقد رافق ذلك الصراع تطورات وتيارات دولية ساهمت في بلورة ذلك الصراع البحري بين الجانبين المشرق الإسلامي والغرب المسيحي فيما عرف عند الغربيين باسم "القرصنة" وهي مفهوم غربي يقابله لدي المسلمين "الجهاد البحري" ولا زالت تلك الظاهرة المزدوجة مثيرة لاهتمام الباحثين وقضية ملحة تستدعي دراستها وتقييمها من جديد. وكانت أعمال القرصنة بالدرجة الأولى تهدد سفن الدويلات الصغيرة مثل السويد والدنمارك وهولندا ومملكة ساردينيا مما دفع بهذه الدول من أجل سلامة سفنها إلى دفع مبالغ سنوية للباشوات. كما قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور هي:

1- نشاط القرصنة البحرية في العهد العثماني الأول.

2 - نشاط القرصنة البحرية في العهد القرمانلي.

3 . الاتفاقيات التجارية الدولية في العهد القرمانلي

قامت القرصنة البحرية في عرض البحر المتوسط من قبل الدول والأفراد على شكل قرصنة بحرية لم يقتصر على ولاية طرابلس الغرب وحدها، بل مارسته بعض الدول الأوروبية ضد الدولة العثمانية، وانعكاس ذلك النشاط على الولاية. وقد تصاعد ذلك النشاط بفعل السيطرة العربية على منطقة الشمال الأفريقي حيث أنشئت العديد من المراكز على الساحل المذكور للانطلاق منها صوب جزر وسواحل الدول الأوروبية. كما كان للاتفاقيات

الدولية في العهد القرمانلي أثرها على الاوضاع التجارة الخارجية في طرابلس الغرب، ومن خلاله سيتم تسليط الضوء أهم الاتفاقيات التجارية الدولية التي ابرمتها الدول الأوروبية مع الولاية، كما سنتطرق على الأسطول البحري وتشكيلاته ونظمه وتجهيزاته، وكيفيه تصنيع السفن الخاصة بالأسطول بالإضافة إلى ازدياد نشاط الجهاد البحري (القرصنة) خلال عهد الأسرة القرمانلية الذي أخذ فيه ذلك النشاط دفعاً جديداً بعد استقلال ولاية طرابلس الغرب عن القسطنطينية، والدور الذي قام به أحمد باشا القرمانلي في بناء الأسطول بعد أن أصيب بالدمار، ودوره في الحصول على العديد من السفن.

أ - نشاط القرصنة البحرية في العهد العثماني الأول:

تطل سواحل ولاية طرابلس الغرب على البحر المتوسط لذا عرفت هذه السواحل القرصنة البحرية[1] منذ أمد بعيد، وقام العثمانيون الذين سيطروا على منطقة الشمال الأفريقي بإنشاء العديد من المراكز على ساحل البحر، للانطلاق منها صوب جزر وسواحل الدول الأوروبية، وشكلت القرصنة البحرية من قبل الدول والأفراد جزءاً كبيراً من ذلك النشاط الذي كان يمارس في عرض البحر المتوسط، بل ومارسته بعض الدول الأوروبية أيضا ضد الدولة العثمانية، وكان الاعتقاد السائد تجاه تلك القرصنة على أنها تعد بمثابة جهاد من قبل المسلمون تجاه المسيحيين، كما كان من أسباب احتراف القرصنة محاولة الإثراء السريع من قبل كثير من الناس[2].

((1) القرصنة: مصطلح غير عربي ومعناه الصحيح لصوصية البحر، وإذا أخذنا مصطلح الجهاد البحري فإنه يطلق على قراصنة المسلمين دون المسيحيين بالرغم من قيامهم بنفس الدور، وقد يطلق على الأعمال البحرية دون غيرها. والقرصنة نشاط يقوم به رياس البحر وهو على شكلين قرصنة عامة وقرصنة خاصة فالنوع الأول يتم الإعداد له من قبل أسطول الولاية وكافة المخاطر، والعواقب يتحملها حاكم الولاية أما النوع الثاني فيقوم به الأفراد بعد الإذن لهم من حاكم الولاية ويكون التجهيز له بطرق خاصة يقوم بها أفراد يملكون الأسطول وكان دور الولاية هو حماية هؤلاء القراصنة والدفاع عنهم وحمايتهم أثناء عملهم مقابل الحصول على جزء من الأموال التي سلبت من السفن في عرض البحر وقد كان موجهاً تجاه السفن الأوروبية خاصة. للمزيد أنظر: بول ماساي، الوضع الدولي لطرابلس الغرب، نصوص المعاهدات الليبية الغربية إلى نهاية القرن التاسع عشر، ترجمة: محمد مفتاح العلاقي، مراجعة:علي ضوي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة نصوص ووثائق، ص 25.

(2) علي مفتاح إبراهيم منصور، الرحالة العرب ودورهم في كتابة تاريخ ليبيا السياسي والاقتصادي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ط1، منشورات مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 2005م، ص 203. ؛ إتوري روسي، ليبيا من الفتح العربي حتى 1911م، ص 158.

استخدم العثمانيون كافة السبل في عمليات القرصنة البحرية التي قاموا بها في الشمال الأفريقي معتمدين على قوتهم العسكرية التي يملكونها. وبإكتمال سيطرة العثمانيون على ولايات الشمال الأفريقي (تونس، الجزائر، طرابلس الغرب) قاموا بدعم ذلك النشاط وتشجيعه حتى وصل إلى حد مطالبة تلك الولايات بالمشاركة في العمليات التي يقوم بها الأسطول العثماني وبناء القوة البحرية لمواجهة الخطر الأوروبي في البحر المتوسط[1].

إلا أن ولايات الشمال الافريقي لم تستجب للمطلب العثماني لأنها كانت ترتأي أن المشاركة في العمليات العسكرية قد تلحق الضرر بمصالحها الاقتصادية وبالتالي كانت مشاركتها رمزية. عملت تلك الولايات على بناء قواتها البحرية، فقامت بتدعيم بحريتها بمختلف الوسائل التي تمكنها من الحصول على غنائم من خلال عمليات القرصنة المستقلة في عرض البحر المتوسط وضد السفن التجارية التابعة للدول الأوروبية[2].

وعقد بعض هؤلاء الحكام معاهدات سلام مع الدول الأوروبية حيث أصبح لتلك الدول قناصل في كل من طرابلس وبنغازي، وكانت مهمة هؤلاء القناصل حماية تجار دولهم ومواطنيهم وافتداء الأسري التابعين لهم، والمحافظة على علاقات طيبة مع الولاية، ولذلك فإنهم كانوا يتمتعون بحصانة ومعاملة خاصة إلى جانب منحهم إعفاءات جمركية على ما يقومون باستيراده من الخارج[3].

رغم أن حكام هذه الدول لم يقطعوا صلتهم بالدولة العثمانية، إلا أن تلك الاتفاقيات قد ساهمت في تفاوض الولاية وغيرها من دول المغرب العربي بكونها دولاً مستقلة أمام أوروبا، لذا كان من الضروري الحصول على اعتراف السلطان العثماني بتلك الدول الأمر الذي كلفهم الكثير من الأموال[4].

إلا أن أسبانيا قادت الدول الأوروبية في صراعها ضد الدولة العثمانية في محاولة طرد قواتها البحرية من البحر المتوسط، وكونت حلف قوي يضم جمهورية البندقية إلى جانب حكومة البابا عن طريق استغلال التعصب الديني ودعوات البابا بيوس الخامس. وفي

---

(1) ن . أ بروشين، تاريخ ليبيا من العصر الحديث، (منتصف القرن السادس عشر مطلع القرن العشرين) ترجمة وتقديم : عماد الدين غانم، ط1، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991م، ص 79.

(2) المرجع نفسه، ص79.

(3) كوستانزيو برنيا، طرابلس 1510-1850م، تعريب: خليفة محمد التليسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس 1985م ص 76، 89، 93.

(4) المرجع نفسه، ص 134، 190.

سنة 1565م حاولت الدولة العثمانية احتلال جزيرة مالطا التي كانت تعد مركزاً لانطلاق الأساطيل الأوروبية التي حاولت السيطرة على ولاية طرابلس الغرب بجانب أن تلك الجزيرة كانت نقطة هامة على طريق الخطوط الملاحية، إلا أن الدولة العثمانية لم تنجح في ذلك، وبقيت مالطا مركزاً لانطلاق فرسان القديس يوحنا للاعتداء على سكان المغرب العربي وتخريب مدنهم الساحلية[1]. وفي سنة 1571م قام الحلفاء بقيادة أسبانيا بمهاجمة الأسطول العثماني في "ليبانتو" وايقاع الهزيمة به. ولكن الهزائم المتوالية التي مُنِيَ بها الحلف بعد ذلك أدت إلى انسحاب البندقية منه ومن ثم إلى إنهياره[2]. كما حاول الإسبان عن طريق أسطولهم استعادة السيطرة على تونس ولكنهم أصيبوا بهزيمة ساحقة سنة 1574م حيث اضطروا لعقد الصلح مع الدولة العثمانية[3]. استمرت العلاقات التجارية بين ولاية طرابلس ومدن إيطاليا، فقد كانت سفن البندقية وجنوا تتردد على موانئ طرابلس وبنغازي لشحن البضائع والملح المتوفر بكثرة ببنغازي وزوارة ؛ ونظرا لأهمية إيرادات بيع الملح بني الولاة الأتراك سنة 1642م برجاً حربياً في زوارة لحراسة الملاحات هناك وكان يتناوب على حراستها 40 جندياً انكشارياً مزودين بالبنادق والمدافع[4].

وبلغت القرصنة البحرية ذروتها خلال القرن السابع عشر وذلك في الفترة الممتدة من 1649ـ 1672م التي حكم فيها الداي عثمان باشا ولاية طرابلس الغرب[5]، وانشغلت القوي الأوروبية بالحرب الدائرة بين الأتراك والبنادقة (1645ـ1669م) في جزيرة كريت، وبالتالي استغل البحارة الطرابلسيون هذه الأحداث لتقوية نشاطهم البحري وتوسعوا في مطاردة السفن الأوروبية وأسر من فيها[6].

ولقد شجعت الدولة العثمانية في حربها ضد العدو الأول لها - أسبانيا - الباشوات العثمانيين علي زيادة قوة أسطولهم لحماية الولاية، وشجعت استخدامه في العمليات الحربية

([1]) ن.أ بروشين، المرجع السابق، ص 26، 29، 36.

([2]) نوري عمر الشتيوى، التجارة البحرية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835-1911م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 2005م، ص 13 . 14 .؛ ن . أ بروشين، المرجع السابق، ص 37، 38، 39.

([3]) المرجع نفسه، ص 14.

([4]) ن.أ بروشين، مرجع نفسه، ص 95 ، 96، 105.

([5]) علي مفتاح إبراهيم، المرجع السابق، ص 205.

([6]) أحمد سعيد الطويل نشأة وتطور البحرية الليبية في العصر الحديث، مجلة تراث الشعب، السنة 8، العدد3 . 4/1228هـ / 1998م، ص 30.

بجانب الأسطول العثماني، ولهذا قامت السفن العثمانية بعمليات حربية ضد السفن الأسبانية في البحر المتوسط، حيث قامت بالاغارة على سفنها الحربية والتجارية وأسر بحارتها وركابها وطواقمها المتاجرة بهم والتعامل معهم على أنهم رقيقاً، وقد أدت تلك العمليات إلى أضعاف القوة البحرية الأسبانية وسيطرة أساطيل طرابلس وتونس والجزائر علي حوض البحر المتوسط الغربي. وعادت هذه الأعمال على الولاية بغنائم وفيرة وأموال[1].

وبإنهيار أساطيل إسبانيا الناتج عن ضعفها، اتجهت أعمال القرصنة لأسطول الولاية نحو السفن الإنجليزية والفرنسية والمدن الإيطالية وهولندا والدنمارك وغيرها، فقامت الدول الأوروبية بإرسال أساطيلها إلى موانئ المغرب العربي لحصارها وقذفها بالقنابل لمنعها من الاستمرار في القرصنة ولتأكيد سيطرتها على طرق التجارة البحرية في البحر المتوسط ؛ ثم اتجهت القرصنة نحو الدول الأخرى مثل هولندا والدول الأسكندنافية والمدن الإيطالية وذلك بعد أن اضطرت تلك الأحداث حكام ولاية طرابلس إلى طلب عقد معاهدات سلام وتجارة مع الدول القوية مثل انجلترا وفرنسا، حيث عقدت طرابلس أول معاهدة مع انجلترا سنة 1658م تحت تهديد قصف طرابلس بالمدافع ونصت تلك المعاهدة على حصول حكام طرابلس على إتاوة مالية مقابل ضمانهم لحرية التجارة والملاحة بالإضافة إلى الهدايا التي تقدم إليهم، وقامت بقية الدول الأوروبية الأخرى بعقد اتفاقيات مشابهة مع طرابلس، غير أن القراصنة كثيراً ما استغلوا خلافات الدول الأوروبية وزادوا من عملياتهم ضد سفن التجارة في البحر المتوسط، كما قاموا بانتهاك تلك الإتفاقيات التي تم إبرامها[2].

لم يكن هذا الوضع مرضياً للدول الأوروبية التي كانت تسعي لزيادة قوتها بفرض سيطرتها علي طرق التجارة الدولية، فخاضت العديد من الحروب ضد بعضها البعض، وكان البحر المتوسط ميداناً لهذا الصراع، حيث قامت سفن تلك الدول بالاستيلاء على السفن التجارية للدول الأخرى ونهب بضائعها وأسر ركابها ومهاجمة المدن الساحلية

([1]) نوري عمر الشتيوي، المرجع السابق، 14؛ علي مفتاح إبراهيم منصور، المرجع نفسه، ص 294؛ ن.أ بروشين، مرجع سابق، ص 46 ، 85.

([2]) ن . أ بروشين، المرجع نفسه، ص 96، 105.

والموانئ لسلب أهلها، وهكذا حاولت الدول الأوروبية السيطرة على المدن والأسواق عن طريق القرصنة وكذلك فرض سيادتها بالقوة المسلحة[1].

ففي عام 1669م وصل عدد الأسرى الأوروبيين بمدينة طرابلس 1559 أسير حيث ازدحمت المدينة بهؤلاء الأسرى[2]، كما استطاع الداي عثمان باشا أن يتعامل مع الدول الأوروبية وفق مصالح الولاية حيث احتفظ بعلاقات الصداقة معها دون أن تؤثر تلك العلاقات على مصالح ولاية طرابلس[3]. وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على خطورة النشاط البحري الطرابلسي في ذلك الوقت على الأوروبيين ومصالح دولهم. إلا أن ذلك دفع بالدول الأوروبية للقيام بعمليات حربية بحرية ضد الأسطول الطرابلسي في عرض البحر المتوسط بل أنهم استهدفوا مدينة طرابلس وميناءها. وهذا النشاط الحربي الأوروبي ساهم في انخفاض عدد الأسرى الأوروبيين حتى وصل عددهم في عام 1677م إلى ثمانمائة أسير[4].

وقد قام رياس المراكب من الدايات الذين استلموا السلطة في الولاية خصوصاً محمد الساقزلي(1631-1649م وعثمان باشا(1649-1672م) بتشجيع وحماية عمليات القرصنة تلك، وقدموا كافة الإمكانيات من سفن ومراكب ورجال وغيرها من الإمكانيات لرياس البحر[5]، وهذا بدوره ألحق بالسفن الأوروبية التجارية العديد من الخسائر[6].

ب - نشاط القرصنة البحرية في العهد القرمانلي:

([1]) نوري عمر الشتيوي، المرجع السابق، ص 15.

([2]) ازدحمت مدينة طرابلس **بالرقيق من** المسيحيين وأغلبهم من الأسرى الإيطاليين، مما أدى إلى نشأة العديد من السجون الجديدة لوضع هؤلاء الأسرى فيها، ويتصرف في هؤلاء الأسرى بإرسال عدد منهم إلى السلطان العثماني كهدية والبعض يتم بيعه في سوق النخاسة والبعض الآخر يتم إطلاق سراحه بفدية وتقدر حسب مركزه الاجتماعي ووظيفته. للمزيد أنظر: علي مفتاح إبراهيم، المرجع نفسه، ص 205.

([3]) أمحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص 30.

([4]) رجب نصير الأبيض، طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ط1، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009م، ص 158، 159.

([5]) كوستانزيو برنيا، المرجع السابق، ص 95.

([6]) كاميلو مانفروني، إيطاليا في الأحداث البحرية الطرابلسية، ترجمة: عمر محمد الباروني، مراجعة: صلاح السوري، ليبيا، منشورات مركز جهاد ضد الغزو الإيطالي، 1988م، ص 73.

وفي عام 1711م وجه القرمانليون الذين وصلوا إلى السلطة في ولاية طرابلس الغرب كل اهتمامهم للقرصنة البحرية في البحر الأبيض المتوسط حيث كانت تعتبر في ذلك الوقت بمثابة جهاداً في سبيل الله. وأصبح ذلك النشاط أهم مورد لتوفير الأموال لخزانة الولاية، واستطاعوا من خلاله بث الرعب والدمار في أساطيل الدول الأوروبية التجارية وسواحلها[1]، كما تم قطع المواصلات بين العديد من الجزر الإيطالية وتم اعتراض العديد من السفن التجارية في شمال البحر المتوسط وجنوبه[2].

وقد تحققت طفرة واضحة في البحرية الليبية خلال العهد القرمانلي (1711 – 1835م)، وذلك ببناء أسطول حربي كبير ضم العديد من السفن التي منحتها الدولة العثمانية للولاية وسفن أخرى قد منحتها بعض الدول الأوروبية كهدية للولاية[3]، وبعض السفن التي قاموا بشرائها إضافة إلى السفن التي استولوا عليها من جراء عمليات القرصنة البحرية في عرض البحر المتوسط. كما اهتم الحكام القرمانليون بتشجيع التجارة البحرية والبرية[4].

([1]) كاميلو مانفروني، العلاقات البحرية بين ليبيا وايطاليا/تاريخ البحرية الليبية، ترجمة: إبراهيم أحمد المهدوي، مراجعة: أحمد اليمهاني، منشورات جامعة قاريونس، ص 106، 107. ؛ محمد الهادي أبوعجيلة، النشاط البحري الليبي في البحر المتوسط، ص 134.

([2]) محمد الهادي ابو عجيلة، المرجع السابق، 134. ، علي مفتاح إبراهيم، المرجع السابق، ص 204.

([3]) كانت تعطى الهدايا من أجل المصالح السياسية التي كانت بين مد وجزر فنجد مثلاً فرنسا المنافس القوي للإنجليز تمد يد المساعدة للطرابلسيين على تشجيع القرصنة فكانوا يمنح الهدايا والرخص لمراكب القرصنة وخبره، كما تستقبل في الموانئ الفرنسية وتحترم من قبل السفن الحربية الفرنسية لاسيما عندما يعمل القرصان ضد مراكب أعداء فرنسا. وكذلك تمنح الهدايا في سبيل توطيد علاقات تجارية وحصول على امتيازات. للمزيد أنظر: نوري عمر الشتيوي، المرجع السابق، ص 20.

([4]) علي مفتاح إبراهيم، المرجع نفسه، 204. ؛ بروشين ، المرجع السابق، ص 79.

لقد أهتم أحمد باشا القرمانلي[1] (1711 - 1745م) أول حكام الأسرة القرمانلية بالقرصنة البحرية والذي ظهر جلياً من خلال اهتمامه بقوة الأسطول[2]، حيث عمل على النهوض بالبحرية الليبية وذلك ببناء السفن في مصانع الخاصة بهم في بنغازي وطرابلس، وكان يشرف على عملية البناء "بك طرابلس" وولي العهد الذي هو أكبر أبناء الباشا[3] ؛ ولقد ازدهرت صناعة السفن في ولاية طرابلس مع الفتح العربي، وبتولي العثمانيون حكم البلاد زاد اهتمامهم بهذه الصناعة حيث قاموا بتصنيع المراكب والسفن وخاصة العسكرية منها. حيث اعتبروا ذلك النشاط أهم مورد لتوفير الأموال لخزانة الولاية، واستطاعوا من خلال ذلك النشاط أن ينشروا الرعب بطول سواحل الدول الأوروبية وأساطيلها التجارية[4].

وبرغم افتقار ولاية طرابلس الغرب للمواد الخام الضرورية لهذه الصناعة محلياً وذلك لإعتمادها على استيراد تلك المواد والمعدات من العديد من الدول وخاصة الأوروبية والمتمثلة في الأسلحة وأقمشة الأشرعة والأدوات الملاحية، إلا أن تلك الصناعة قد ازدهرت لحد كبير في ذلك الوقت[5]، وكانت تلك المواد والمعدات الخاصة ببناء السفن يتم استيرادها عن طريق التجار الفرنسيين والإنجليز والهولنديين، الذين كانوا يوردونها لميناء بنغازي وطرابلس وكانت تلك اللوازم تقدم كهدايا للقرمانليين وبعد عقد المعاهدات السلمية التجارية بين القرمانليين ودول أوروبا فإن تلك المعدات واللوازم كانت تقدم مجاناً للحكام وذلك مقابل

([1]) أحمد باشا القرمانلي: هو أحمد بن يوسف بن محمود بن مصطفى، كان جده الأعلى قد قام إلى طرابلس الغرب من منطقة قرمان بآسيا الصغرى (الأناضول)، وعمل كبحار على بعض السفن العثمانية، ثم استقر في المدينة، وامتلك بعض المزارع في المنشية، وتنزوج من إحدى النساء المحليات وأنشأ آغا (القائد العسكري) لفرسان الساحل والمنشية (القولوغلية)، وبعد وفاته تولى ابنه أحمد المنصب ذاته، وتمكن من الوصول إلى سدة الحكم سنة 1711م وتأسيس أسرة حاكمة توارثت السلطة حتى سنة 1835م. للمزيد أنظر: ياسين شهاب الموصلي، المرجع السابق، ص 24.

([2]) علي مفتاح إبراهيم ، المرجع نفسه، ص 286.

([3]) نوري عمر الشتيوي، المرجع نفسه، ص 20.

([4]) شارل فيرو، المرجع السابق، 311. ؛ علي مفتاح إبراهيم، المرجع نفسه، ص 285. ؛ كاميلو مانفروتي، العلاقات البحرية بين ليبيا وايطاليا/تاريخ البحرية الليبية, المرجع نفسه، ص 106، 107.

([5]) عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، مكتبة الفرجاني، 1966م، بيروت، ص 177. ؛ علي مفتاح إبراهيم، المرجع نفسه، ص 280.؛ محمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص 26، 28.

الحماية التي يقدمونها لسفن تلك الدول في البحر الأبيض المتوسط[1]. أما العاملون في مصنع السفن في بنغازي وطرابلس فقد كانوا من العرب والأتراك والأوروبيين، وقد زودت بعض الدول الأوروبية القرمانليين بعدد من صناع السفن المهرة بمناسبة عقد إتفاقيات السلام والتجارة[2]. أما طواقم السفن وقادتها فكانت تتكون من عرب الولاية والأتراك، وكان قادة السفن يتمتعون بنفوذ كبير في الدولة[3]. وبإزدياد ذلك النشاط الصناعي من حيث القدرة الإنتاجية وخاصة في بناء الزوارق والسفن الحربية، ازدادت عمليات القرصنة البحرية ضد السفن الأوروبية التجارية بصورة أكبر من ذي قبل[4]، وتجلي النمو في صناعة السفن الحربية بشكل واضح في فترة حكم الوالي يوسف باشا حتى أصبح الأسطول الولاية أحد أقوي الاساطيل في البحر المتوسط[5].

وكسباً لود حكام طرابلس قامت أسبانيا بإرسال مهندساً متخصصاً في بناء السفن إلى طرابلس، وذلك خلال حكم يوسف باشا (1795-1832م) بجانب إرسال العديد من العمال والفنيين والمتخصصين في هذه المجال إلى طرابلس للنهوض بهذه الصناعة[6]. كما قاموا بالاستعانه بالخبرات العربية والأجنبية في تطوير بناء هذه الصناعة في البلاد، أما في بنغازي ودرنة فقد ساهمت جاليات عربية أندلسية في تطور صناعة السفن بهما نظراً لخبرتها في هذا المجال وذلك بعد هجرتها إليها واستقرارها فيها[7].

في سبيل ضمان حصولها على المواد الخام اللازمة للصناعة وفتح أسواق جديدة لإستهلاك إنتاجها الصناعي، عملت الدول الأوروبية على ضمان وسلامة علاقاتها مع دول

([1]) نوري عمر الشتيوي، المرجع نفسه، ص 20.

([2]) عمر علي بن إسماعيل، المرجع نفسه، ص 177.

([3]) كولافولايان، ليبيا إثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة: عبد القادر مصطفي الوحيشي، مراجعة: صلاح الدين السوري، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م، ص 46. ؛ نوري عمر الشتيوي، المرجع السابق، 22.

([4]) محمد المبروك يونس، موقع ليبيا ودوره في التواصل الحضاري العربي الأفريقي، السنة الثامنة عشر، العدد 1 . 2/السنة 1428هـ /1998م، منشورات أمانة الأعلام، ص 30.

([5]) علي مفتاح إبراهيم، المرجع نفسه، ص 380.

([6]) المرجع نفسه، ص 381.

([7]) طاهر الزاوي، تاريخ ليبيا، (د.ت) طرابلس، 1985م، ص 147 ، 148. ؛ علي مفتاح إبراهيم، المرجع نفسه، ص 381.

الشمال الأفريقي واستمرارها وخاصة مع ولاية طرابلس الغرب على أن تتخلى هذه الدول عن منطق القوة العسكرية الذي استخدمته في العديد من المرات لإجبار طرابلس علي توقيع معاهدات مذلة وفق مصالح الدول الأوروبية التجارية[1].

تميزت البحرية القرمانلية بتنظيماتها حيث تكونت من أسطولين، الأسطول الأول كان تابعاً للولاية، وكان رياس البحر[2] الذين يديرون عملياته في البحر المتوسط ضد سفن الدول الأوربية التجارية هم القائمون على قيادته[3]. أما الأسطول الثاني فكان يخص التجار وبعض الأغنياء والمغامرين من البحارة الذين حصلوا على بعض السفن عن طريق شرائها من الباشا أحياناً واتخذوا من القرصنة البحرية حرفة تدر عليهم الأموال الطائلة، وكان هؤلاء يدفعون نسبة من غنائمهم للباشا مقابل استعمال الميناء والحماية التي توفرها الدولة لهم ولسفنهم ؛ وكان الباشا هو الذي يمنح الرخص لقباطنة السفن للخروج للقرصنة، ولكنه يفرض عليها أيضاً احترام المعاهدات الدولية التي يعقدها مع الدول الأخرى[4].

أشرف على الأسطول القرمانلي بجزأيه الحربي والتجاري رئيس البحرية أو رئيس الأسطول وكان يعد المسؤول المباشر عنه كما كان يقوم بوظيفة مدير الميناء وهو بالتالي مسؤول على أعداد السفن وتجهيزها عند خروجها للقرصنة أو التجارة والمسؤول عن شحن البضائع المصدرة وتفريغ البضائع المستوردة وتحصيل الضرائب الجمركية ورسوم السفن، كما كان يشرف على دخول السفن ورسوها في الميناء وصيانتها والمحافظة عليها، وهو المسؤول على حفظ الأمن والنظام على السفن وداخل الميناء، بجانب رئاسته المباشرة لقباطنة سفن الأسطول الحربي والتجاري وعادة ما يكون صهراً للباشا[5].

([1]) خليفة محمد التليسي، حكاية مدينة طرابلس لدي الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس،1974م، ص 97 ، 96.

([2]) كلمة الريس: كانت تستعمل كلمة الريس عند البحارة الطرابلسيين. أما كلمة القبطان فهي لاتينة الأصل وتطلق على البحارة الأوروبيين وكذلك على البحارة الأتراك. للمزيد أنظر: عبدالله خليفة الخباط، المرجع السابق، ص 140.

([3]) محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع السابق، ص 132.

([4]) نوري عمر الشتيوي المرجع نفسه، ص 21.

([5]) رودولفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، نقلة إلى العربية: طه فوزي راجعة: حسن محمود وكمال الدين الخريوطي، إشراف: محمد شفيق غربال 1961م، معهد الدراسات العربية العالية، ص 32. ؛ نوري عمر الشتيوي، المرجع السابق، ص 21.

وقد لعب رياس البحر في خلال القرن الثامن عشر دوراً كبيراً في علاقات الولاية التجارية وذلك بسبب نشاطهم القرصني ضد السفن الأوروبية في البحر المتوسط، وبالرغم من محاولات العديد من الدايات والرياس الساعية للحفاظ على النشاط التجاري البحري مع الدول الأوروبية، إلا أنهم لم يتمكنوا من تحقيق ذلك وهو ما دفع الدول الأوروبية إلى عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات مع طرابلس والتي تم تجديدها بعد ذلك إبان العهد القرمانلي[1].

كما ظهرت نتائج تلك العلاقات الجيدة بين طرابلس والمغرب العربي أثناء الحرب ضد أمريكا. ففي أثناء الحصار الأمريكي على شواطئ طرابلس في الفترة من 1803. 1805م كانت الزوارق التونسية تزود المدن بالمواد الغذائية، مما أدي إلى قيام سفن الأسطول الأميركي بأسر سفينة تونسية خرقت الحصار، وقد رفض باي تونس تلك الإجراءات واحتج بشدة حيث قال للقنصل الأميركي في تونس: **((.. بأن دول المغرب العربي لا تعترف بقوانين الحرب التي اتفقت الدول المسيحية علي تطبيقها علي حدودنا..))**[2]. وبعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة بحرية إلى جانب الدول الأوروبية، بدأت في ممارسة النشاط التجاري البحري في البحر المتوسط كبقية الدول الأخرى وفق التعامل المتعارف عليه مع ولايات الشمال الأفريقي[3].

وعن العلاقات مع أمريكا فقد كانت تنظمها إتفاقية سلام والتجارة المعقودة بين الطرفين سنة 1796م[4]. ومن جهة أخرى قامت السفن الأمريكية بأسر سفينة أمبرطور مراكش التي حاولت خرق الحصار وكانت تحمل الأسلحة والبضائع الأخرى إلى طرابلس. بالرغم من العلاقة المتميزة مع أمريكا منذ سنة 1786م[5]. وخلال عام 1801م ساءت تلك العلاقات في عهد يوسف باشا وأعلنت الحرب بين الطرفين ولكنها عادت وتحسنت وعقد

([1]) علي مفتاح إبراهيم، المرجع السابق، ص 459.

([2]) نقلاً عن: لويس رايت، الحملات الأميركية علي شمال أفريقيا في القرن الثامن عشر 1749 . 1805م، تعريب: محمد روحي البعلبكي، نشر دار المحدودة، ط2، 1985م، لندن، ص 208.

([3]) عمر علي بن إسماعيل، المرجع السابق، ص 136 ، 140، 141 ، 142.

([4]) كولا فولايان، المرجع السابق، ص219.

([5]) نوري عمر الشتيوي، المرجع السابق، ص 37. ؛ علي مفتاح إبراهيم، المرجع نفسه، ص 311.

الطرفان معاهدة سنة 1805م حيث نظمت تلك الاتفاقية العلاقات التجارية والقنصلية ومعاملة سفن الطرفين[1].

وفي قمة نشاط القرصنة في البحر المتوسط كان قادة سفن القرمانليين وخاصة المسلمون منهم من ذوى الأصول أوروبية يتجنبون قيادة السفن التجارية والرسو في الموانئ الأوروبية لأنهم بذلك سيتعرضون للشنق أو الحرق حسب قوانين محاكم التفتيش في أسبانيا وإيطاليا[2].

وقد تعرض الأسطول القرمانلي للحرق والتدمير من قبل أساطيل بعض الدول الأوروبية في حروب الدولة العثمانية. حيث فقد يوسف باشا عدداً من السفن الحربية والتجارية في الحرب بينه وبين الولايات المتحدة. كما فقد عدداً آخر من السفن في ميناء طرابلس في الهجوم البحري الذي قامت به سفن سردينا سنة 1825م[3]. وفقد 8 سفن أخرى ورئيس بحريتة وعدداً كبيراً من البحارة، في معركة "نافارينو"[4] بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية سنة 1827م[5]. ونتيجة لذلك لم تستطع مصانع السفن في بنغازي وطرابلس تعويض السفن المدمرة وتقليص دورها، ولم تعد تصنع إلا السفن الصغيرة، ففي قائمة الأسطول الحربي ليوسف باشا القرمانلي لم تظهر إلا سفينة واحدة بنيت في ترسانة طرابلس وهي من ذوات العشرة مدافع، ورغم ذلك فإن أعداد السفن التجارية التي كانت ملكاً للأسرة

([1]) نوري عمر الشتيوي، المرجع نفسه، ص 38.

([2]) **علي مفتاح إبراهيم، المرجع نفسه، ص 301 ، 302.**

([3]) ن.أ بروشين، المرجع السابق، ص 198. ؛ أتوري روسي، المرجع السابق، ص 335.

([4]) معركة نافارينو: تمكن اليونانيون من التمرد على الدولة العثمانية وتحقيق استقلالهم أثناء فترة القضاء على الإنكشارية وتكوين جيش نظامي حديث في عهد السلطان محمود خان الثاني (1818_1839م) وكان اليونانيون قد شرعوا في التمرد قبل ذلك بتأييد من الدول الأوروبية _ إنجلترا ، فرنسا ، روسيا_ والذين كذلك ساعدوهم أثناء تلك المعركة البحرية ضد الأسطول العثماني وأساطيل جيش الإيالات الإفريقية _ مصر ، طرابلس الغرب ، تونس ، الجزائر _ وانتهي الأمر بهزيمة الأسطول العثماني والسفن المغربية في 28 ربيع الأول سنة 1243هـ _ الموافق 20 أكتوبر سنة 1827م. للمزيد أنظر: علي مفتاح إبراهيم ، المرجع السابق، ص 285.

([5]) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت 1397هـ 1977م، ص 217.

القرمانلية والملاك المحليين كونت أسطولاً تجارياً لا بأس به. وكانت موانئ الولاية تستقبل سنوياً أعداداً متزايدة من السفن[1].

في يناير 1815م عقد مؤتمر فيينا للدول المنتصرة على نابليون بونابرت (الدول التحالف الرباعي المقدس)[2] والذي أسفرت بعض مقرراته على محاربة كافة أعمال الغزو والقرصنة البحرية التي كانت تقوم بها حكومات إيالات شمال أفريقيا (الجزائر وتونس وطرابلس الغرب)[3] [4]. وفي مؤتمر الذي عقده الحلف في ألمانيا سنة 1818م بعد انضمام فرنسا اليه وجهت دول التحالف إنذار شديد اللهجة لحكومات شمال أفريقيا ومنها الحكومة القرمانلية بأنَ أي اعتداء على سفن الدول الاوروبية سيقابل بعقوبات صارمة كذلك كان من مقرراته ضرورة الحد من تجارة الرقيق المجلوبة من أفريقيا[5].

جـ . الاتفاقيات التجارية الدولية في العهد القرمانلي (1711-1832م):

([1]) محمد الهادي أبو عجيلة، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية 1711 . 1835م وأثره علي علاقاتها بالدول الأوروبية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م، ص 549 ، 552.

([2]) التحالف الرباعي المقدس: نشأ هذا التحالف بين كل من بروسيا وروسيا وبريطانيا والنمسا، والتي عملت دولها على محاربة نابليون بونابرت، وتمكنت من القضاء عليه، وإعادة الأسرة الملكية البوربونية إلى حكم فرنسا، وأخذ هذا التحالف على عاتقه حماية الحكام الشرعيين والأنظمة التقليدية في أوروبا من الثورات والأنظمة الحرة، من خلال مبدأ التوازن الدولي الذي أقره مؤتمر فَيينا للحفاظ على الأمن والسلم في أوروبا. للمزيد أنظر: عبدالحميد البطريق وعبدالعزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فَيينا، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ت)، ص 486.

([3]) لقد أرسلت بريطانيا بعثة برئاسة اللورد أكسموث Exmouth إلى كل من الولايات الثلاث، حيث زارت طرابلس الغرب في 20 أبريل 1816م وحصلت على وعد من يوسف باشا بعدم استرقاق المسيحيين والحد من أعمال القرصنة البحرية. للمزيد أنظر: ياسين شهاب الموصلي، المرجع السابق، ص 32.

([4])أتوري روسي، أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، تعريب: خليفة محمد التليسي، دار الثقافة، 1974م، ص 39.

([5]) امحمد سعيد الطويل، "الصراع الدولي على مدينة غدامس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وانعكاساته على تجارتها" أعمال الندوة العلمية التاريخية حول تاريخ غدامس من خلال كتابات الرحالة والمؤرخين، تقديم وتحرير: نور الدين مصطفى الثني، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003م، ص 202؛ محمد الهادي أبو عجيلة، المرجع نفسه 247 ، 248.

وفي العهد القرمانلي نشط الباشوات القرمانليون في عقد الكثير من معاهدات السلم والتجارة مع الدول الأوروبية، كما أرسلوا السفراء إلى هذه الدول لعقد المحادثات واقتراح أفضل السبل لتحسين العلاقات بين طرابلس وهذه الدول حيث أوفد أحمد باشا القرمانلي(1711-1745م) أول حكام الأسرة القرمانلية ومؤسسها، سفيره احمد خوجه إلى فرنسا كأول سفير لطرابلس في باريس سنة 1719م، وقد استمر هذه التقليد إلى أواخر الدولة القرمانلية، وكان القرمانليون يرسلون سفراءهم إلى دول أوروبا لإجراء المفاوضات وعقد معاهدات السلم والتجارة على أن تنتهي مهامهم بانتهاء تلك المفاوضات، ولكن منذ سنة 1755م أصبح لهم سفراء دائمون في العواصم الأوروبية[1]. وتدعيماً لعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى أرسل علي باشا القرمانلي(1754-1793م) سفيره أحمد خوجة إلى المغرب ثم أسبانيا، كما أرسل حفيده محمود إلى كل من نابلي والسويد وجبل طارق[2].

كما كان لفرنسا قناصل في معظم المدن مثل طرابلس وبنغازي ودرنة. أما علاقات الولاية بإنجلترا فقد نظمتها الاتفاقية التي عقدت بين البلدين سنة 1699م وجددت في السنوات (1701، 1709، 1711، 1730) وكانت تعرف باتفاقية (سلام وأمن وتجارة) وتتضمن تلك الإتفاقية 20 مادة اهتمت بمنع القرصنة بين البلدين وتحديد رسم جمركي قدره 3% على بضائع كل طرف التي يصدرها إلى مدن الطرف الآخر. بالإضافة إلى بعض الامتيازات القنصلية التي منحتها هذه الاتفاقية لإنجلترا مثل محاكمة مواطنيها أمام القنصل الإنجليزي ومنح هذا القنصل أولوية الدخول على الباشا لتهنئته في الأعياد[3].

وقد أعطت لطرابلس الغرب مكانة مرموقة في نظر الأوروبيين، وحصلت إنجلترا بموجبها على امتيازات متعددة في ولاية طرابلس الغرب مكنتها من تنشيط تجارتها البحرية في دول حوض البحر المتوسط ؛ ويمكن القول بأنها اتفاقية سلم وتجارة بين الطرفين، بل أن إنجلترا حصلت بموجبها على أسبقية الدول الأوروبية في مجالها التجاري البحري وفي تمثيلها الدبلوماسي حيث تنص المادة العشرون من هذه الاتفاقية على أن يتقدم القنصل الإنجليزي على بقية القناصل الأجانب بالولاية، كما تحصل تجارها على امتيازات جمركية

([1]) محمد مصطفي بازامة، الدبلوماسية الليبية في القرن التاسع عشر (عبدالرحمن آغا البديري 1720م-1792م) دار الكتب، بيروت- لبنان، ص 24.

([2]) ريتشارد توللي، المرجع السابق، ص 293 ، 295.

([3]) كوستانزيو برنيا، المرجع سابق، ص 204، 223.

خاصة ولهم الحق في ممارسة البيع والشراء في أي ثغر تابع للولاية. كما نصت على معاملة تجار الطرابلسسن معاملة طيبة ولهم حق نقل بضائعهم ومعاملاتهم التجارية البحرية على متن السفن الإنجليزية، وقد تعهدت إنجلترا بمد يد العون والمساعدة إلى التجار الطرابلسيين الذين قد تصادفهم بعض المشاكل، أو تتعرض سفنهم لغارات من قبل الأساطيل الأجنبية الأخرى[1].

وعقدت اتفاقية تجارة وصداقة أيضاً مع النمسا بجهود رسول السلطان العثماني الذي أرسل إلى طرابلس لهذا الغرض بعد عقد الاتفاقية العثمانية النمساوية سنة 1726م. كما عقدت اتفاقية سلام وتجارة بين طرابلس وهولندا سنة 1728م بعد أن أرسل أحمد باشا القرمانلي السفير عز الدين محمد أفندي إلى مدينة (لاهاي) لهذا الغرض. وقد نجحت تلك الجهود ووافقت طرابلس على تطبيق بنود تلك الاتفاقية وكان من نتائجها تعيين أول قنصل نمساوي في طرابلس سنة 1729م وسافر مندوب طرابلس إلى فيينا[2]. كما قامت السويد بعقد اتفاقية تجارية وافتتحت قنصلية لها في طرابلس سنة 1741م وتطورت التجارة البحرية بين البلدين وحصلت السويد على بعض الامتيازات لسفنها وتجارها وقامت أيضاً بشراء التزام ملح زوارة وبنغازي[3].

وفي سنة 1751م عقدت اتفاقية جديدة بين طرابلس وإنجلترا تضمنت 28 مادة اهتمت بتنظيم التبادل التجاري البحري ومعاملة السفن التجارية للطرفين بالإضافة إلى العلاقات القنصلية وقد جددت تلك الاتفاقية في سنة 1761م[4].

أما علاقات طرابلس والبندقية في العهد القرمانلي فقد نظمتها الاتفاقية المعقودة بين الطرفين سنة 1763م بعد مباحثات طويلة بينهما مثل طرابلس أثناءها السفير عبدالرحمن آغا وقد حصلت البندقية على احتكار شراء وشحن ملح زوارة، كما نصت على جباية رسم جمركي قدره 3% على بضائع الطرفين التي يبيعها في موانئ الطرف الآخر، كما نظمت هذه الاتفاقية العلاقات التجارية البحرية والقنصلية والإجراءات الواجبة على السفن الحربية

([1]) عبدالله خليفة الخياط، العلاقة السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وإنجلترا 1795 – 1832م، ط1، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985م، ص 22.

([2]) شارل فيرو، المرجع السابق، ص 292 ، 295 ، 296.

([3]) المازري بديره، المغرب العربي-السويد والتجارة الدولية، المجلة التاريخية المغربية، عدد 7، 8، تونس، يناير 1977م، ص 116.

([4]) ردولفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 8.

للطرفين مراعاتها عند التقائها بالسفن التجارية التابعة لهما في عرض البحر؛ ونصَّت هذه الاتفاقية على بعض الإعفاءات من الرسوم الجمركية مثل المواد التي يستوردها القنصل لاستعماله الشخصي وكذلك الهدايا والأشياء الضرورية مثل الأغذية والمشروبات. وقد عقدت معاهدة ثانية بين البندقية وطرابلس سنة 1766م اشتملت التصديق على الاتفاقية السابقة وإيقاف عمليات القرصنة[1].

واستمراراً لهذا النهج أرسل علي باشا القرمانلي (1754-1793م) سنة 1770م السفير عبدالرحمن آغا إلى الدانمارك والسويد لتوثيق العلاقات التجارية وتبادل الهدايا[2]. وقد عَّين عبدالرحمن آغا فيما بعد سفيراً في إنجلترا سنة 1783م، ولم يهمل الحكام القرمانليون دول المغرب العربي فعقدوا معاهدة صداقة مع سلطان مراكش سنة 1783م بجهود السفير القرمانلي أحمد خوجه[3]. ثم عقد اتفاق صداقة بين كل من طرابلس وتونس والجزائر تضمن الاتفاق الدفاع المشترك ضد الأعداء في الداخل والخارج[4].

كما عقدت معاهدة صداقة وتجارة مع أسبانيا سنة 1784م اشتملت على 39 بنداً اهتمت بتحديد الرسم الجمركي على بضائع الطرفين التي تدخل وتباع في موانئ الطرف الأخر وتحديد مبلغ 27 قرشاً كرسم دخول لكل سفينة أسبانية تدخل موانئ الولاية وتحديد معاملة السفن التجارية للبلدين من قبل سفتهما الحربية وغيرها من المواضيع الأخرى ذات الأهتمام المشترك بين الدولتين[5].

وبناءاً على طلب إنجلترا سنة 1805م وبعد أرسال الهدايا الثمينة ليوسف باشا(1795-1832م) لحصولها على أعداد من الماشية، وافق يوسف باشا على طلب إنجلترا بإرسال ثلاثمائة وخمسين بقرة وألف رأس من الغنم وثلاث وخمسين بغلاً وخمسة وثلاثين حصاناً إلى جزيرة مالطا مقابل تزويد ولاية طرابلس بأدوات ومواد بناء السفن لتقوية

([1]) جورجيو كابوفين، المرجع السابق، ص 277، 282، 286، 313.

([2]) محمد مصطفي بازامة، الدبلوماسية الليبية في القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 113.

([3]) ريتشارد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس الغرب، نقله إلى العربية: عمر الديراوي أبو عجيلة، الناشرون: دار المحدودة لندن 1984م المملكة المتحدة، ص 139. ؛ شارل فيرو، المرجع السابق، ص 333 .

([4]) ردولفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 81.

([5]) المرجع نفسه، ص 19.

الأسطول الطرابلسي[1]. أما علاقات طرابلس بجزيرة مالطا فقد كانت علاقات وثيقة وكان للحكام القرمانليين قنصل مقيم في الجزيرة يملك السفن ويقوم باستغلالها في التجارة[2].

كما عقدت الولاية أيضاً معاهدات أمن وتجارة مع كل من سردينيا سنة 1816م ومع توسكانيا 1821م ومع نابولي 1829م وقد وقع تلك الاتفاقيات نائباً عن حكومات تلك الدول القنصل الإنجليزي في طرابلس السيد وارينجتون[3]. ووصل التعاون بين الطرفين التونسي والليبي إلى حد قيام العديد من الرعايا التونسيين بالمشاركة في الدفاع عن طرابلس أثناء القصف السرديني للمدينة عام 1826م[4].

وبالإضافة إلى تعيين السفراء والزيارات والاتفاقيات التي عقدتها طرابلس مع الدول الأخرى، كان الحكام القرمانليون يتبادلون الرسائل مع ملوك وحكام وقناصل هذه الدول وقد لعبت هذه الرسائل دوراً هاماً في حل بعض المشاكل وتوثيق العلاقات بين الطرفين[5].

ونأتي هنا لنستعرض إحدى بنود الاتفاقيات بين يوسف باشا وعدد من رعايا توسكانيا الموقعة في 17 جمادى الأول 1830م كمثال على نمط الاتفاقيات الموقعة بين الباشوات والقناصل الأجانب، وهي التي دعمت موقفهم في السيطرة على اقتصاديات الولاية. فعلى سبيل المثال البند الثاني من الاتفاقية بين الباشا وقنصل توسكانيا تنص على أن يقسم دين الباشا للرعايا لتوسكانيين إلى ثلاثة أقسام بدفع كل قسم منها في غضون سنة من تاريخ التصديق على تلك الاتفاقية، فالجزء الأول الذي كان يشكل 42% من جملة الدين يجب أن يدفع في شهر رمضان 1245هـ/1830م، والجزء الثاني وهو 50% يدفع في العام الثاني، أما المبلغ المتبقي وهو 8% فكان يجب أن يدفع في العام الثالث مع إضافة أرباح قدرها 2,5% شهرياً على القسط الأخير فقط وهذا المبلغ يعجز الباشا في تسديده كما هو متفق عليه سلفاً، وجاء في هذه الاتفاقية أن تدفع هذه الديون من عائدات

([1]) عبدالله خليفة الخياط، المرجع السابق، ص 75.

([2]) لويس رايت، المرجع السابق، ص 239.

([3]) نوري عمر الشتيوي، المرجع السابق، ص 38. ؛ علي مفتاح إبراهيم، المرجع السابق، ص 301 ، 302.

([4]) علي مفتاح إبراهيم، المرجع نفسه، ص 304.

([5]) ردولفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 38، 51، 59، 60.

مدينتي بنغازي ودرنة وتعهد الباشا بعدم التصرف في هذه العائدات إلى حين تسديد الدين وأكدت هذه الاتفاقية صراحة على أن يقوم محمد بيت المال وزير مالية الباشا بجمع المبالغ التي تخص البادية في هذا الجزء من الولاية[1].

غير أن حاجة الباشا الماسة إلى المال من ناحية وعدم تقديره لأبعاد ومخاطر السياسة المالية مع الأجانب من ناحية أخرى جعلته لا يتورع في توقيع المزيد من الاتفاقيات المتضاربة المصالح لعدد من الدول الأوروبية الأمر الذي أعطى لهؤلاء الممولين سنداً قوياً لتوسيع مصالحهم الاقتصادية في الولاية[2]، كما أن الباشا لم يلتزم ببنود الاتفاق مع القنصل والرعايا التوسكانين فنجده سرعان ما حصل على قرض من فرنسا والتزم بموجب هذا الاتفاق مع الممولين الفرنسيين نفس الحقوق التي تحصل عليها التوسكانيون وفي المنطقة ذاتها أي مدينتي بنغازي ودرنة وبدون علم الطرفين وعندما اتضحت للقنصل التوسكاني حيل الباشا فرض عليه في اتفاقية أخرى بأن يدفع 10% من قيمة الدين حالاً وأن يدفع باقي ثلثي المبلغ ذهباً وفضة مع تحديد وضبط أسعار هذين المعدنين حتى لا يتلاعب الباشا في تغير الأسعار مرة أخرى والمبلغ المتبقي يدفع من محصولات بنغازي بأسعار يتم تحديدها مسبقاً، وبالتالي وافق الباشا على دفع أرباح قدرها 30% على المبالغ التي لا تسدد في موعدها ونلاحظ في هذه البنود تعاظم قوة القناصل الأجانب وانعكاس تضارب مصالح بلدانهم على مقدرات الولاية كما يبرز لنا أن
الباشا حاول أن يستفيد من هذا الصراع متوقعاً أنه سيكون الظافر والغانم[3].

وكانت آخر الاتفاقيات هي الاتفاقية الطرابلسية الفرنسية سنة 1830م والتي تم بموجبها إيقاف أعمال القرصنة وتحديد عدد السفن الحربية وإلغاء معاملة الأسري كرقيق وحق جميع الدول في تعيين ممثلين تجاريين في جميع مدن الولاية، وإلغاء الإتاوات والهدايا

([1]) عمر بن إسماعيل، سقوط الدولة القره مانلية في ليبيا 1795-1835م، القاهرة ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص 232 وما يليها.

([2]) م . ج . ل . ط، وثيقة رقم 24/52 ، ملف الأسرة القره مانلية، شعبة الوثائق والمخطوطات.

([3]) عبدالمولى صالح الحرير، "نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا القره مانلي على العلاقات الاجتماعية في النصف الأول من القرن 19"، المجلة التاريخية المغربية، تونس: السنة الثانية عشر، العدد 37-38، جوان 1985م، ص 85 وما يليها.

التي كانت تقدم للحكام القرمانليين بمناسبة عقد وتجديد الاتفاقيات أو تبديل القناصل كما نصت على دفع مصاريف عسكرية لفرنسا قيمتها 800 ألف فرنك فرنسي[1].

كما تضمنت المعاهدة إعادة الأموال التي يدين بها يوسف باشا القرمانلي(1795-1832م) للتجار الفرنسيين، وكانت تلك الاتفاقيات رغم ما أشتمل عليه بعضها من إجحاف، قد أعطت الولاية هوية دولية، وكانت تعامل الدول الأوروبية بالمثل كما عاملتها تلك الدول كدولة مستقلة، رغم تبعيتها للدولة العثماني، وأصبحت مقصداً لكثير من السفن التجارية ومحطة مهمة في تجارة البحر المتوسط، ولكن الحكام القرمانليين لم يستطيعوا التعايش مع الوضع الدولي الجديد بعد أن قضي على القرصنة وإعلان البحر المتوسط بحيرة سلام وفتحه للتجارة الدولية. حيث سقط أخرهم وهو يوسف باشا في فخ الديون الأجنبية فهو لم يستطع أن يتخلى عن حياة البذخ التي كان يحياها هو وأفراد أسرته وأعضاء حكومته وتدنى دخل الدولة حتى وصل إلى حوالي550 ألف قرش سنوياً يصرف منه 370 قرش على بلاط يوسف باشا وملذاته والباقي حوالي 180 ألف قرش وهو مبلغ قليل للصرف منه على الجيش والأمور الأخرى[2].

وفقدت الولاية الإيرادات المتحصلة من أعمال القرصنة والتي كانت تبلغ حوالي 810,700 دولار أسباني أي حوالي 162 ألف جنيه إسترليني المكونة من إتاوات وهدايا من دول أوروبا هذا عدا السفن والبضائع المصادرة التي تعود على الباشا بمبالغ كبيرة[3].

وأدى ضغط الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وبريطانيا على يوسف باشا القرمانلي لدفع ديون رعاياهم تحت التهديد بالقصف من أسطولي الدولتين دفع به إلى قرض ضرائب استثنائية على السكان، ولكن الأهالي كانوا عاجزين عن دفع أية ضرائب إضافية مما دفع بهم إلى الثورة على الحكومة مستغلين في ذلك انقسام أعضاء الأسرة القرمانلية نفسها[4].

ودفعت تلك الظروف يوسف باشا القرمانلي(1795-1832م) إلى التخلي عن الحكم لولده علي باشا سنة 1832م، ولكن الحرب التي اندلعت بين الثوار والحكومة القرمانلية أدت إلى ضيق شديد وتذمر بين السكان وازداد وضع البلاد سوءاً بتدخل القناصل

([1]) ردولفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 200.

([2]) المرجع نفسه، ص 53.

([3]) كولافولايان، المرجع السابق، ص 93، 94، 173.

([4]) ن . آ .بروشين، المرجع السابق، ص 245.

الأجانب وخاصة القنصلين الإنجليزي والفرنسي وحاولت أطراف النزاع الحصول على دعم الدول الأوروبية والسلطان العثماني[1]. وأدت تلك التدخلات والمساعي الدول الأوروبية للسيطرة على مجريات الأمور في الولاية. وخوفاً من وقوع البلاد تحت الاحتلال الأجنبي قامت الحكومة العثمانية بإرسال أسطول حربي مكون من 22 سفينة حربية تحمل 6 ألاف جندي بقيادة مصطفي نجيب باشا سنة 1835م وعندما وصل الأسطول إلى ميناء طرابلس حيث تمكن من أن يعيد السيطرة المباشرة للدولة العثمانية وأن يقضي على الدولة القرمانلية التي حكمت طرابلس دون قتال[2].

إن الغرض من قيام مختلف هذه المعاهدات هو ضمان حرية التجارة للأوروبيين في الولاية، الأمن وضمان والحماية للتجارة البحرية والملاحة الأوروبية في البحر المتوسط. تبعاً لذلك صيغت بنود هذه المعاهدات لتخدم هذين الغرضين، فكان أهَم ما نصت عليه هو منح التجار الأوروبيين كافة التسهيلات في عمليات التنقل والإقامة داخل الولاية، ومنح الدول المعاهدة حق التمثيل القنصلي الذي يرعى مصالح رعاياها أمام السلطات الطرابلسية. كما نصّت بنود هذه المعاهدات على منع البحرية الطرابلسية من التعرض لسفن الدول المعاهدة وإلزامها بتقديم المساعدة لها كلَّما احتاجتها. وبتركيز على هذه البنود أسهمت هذه المعاهدات بشكل كبير في تشجيع التجار الأوروبيين على التعامل مع الولاية، غير أنَّها أدّت في نفس الوقت إلى تمكينهم من فرض سيطرة تامة على الحركة التجارية التي قامت بين بلدانهم وطرابلس، وأيضاً السيطرة على جزء هام من تجارة الولاية الخارجية.

وهكذا عادت طرابلس ولاية عثمانية تدار بواسطة باشا عثماني يعين من استانبول دون اعتبار لأحوال البلاد ورغبة سكانها، وقد بذلت السلطة العثمانية جهوداً مكثفة لإعادة الأمن والاستقرار وحاولت أصلاح أحوال الولاية وسكانها سواء بوضع الأنظمة والقوانين أو تشجيع التجارة البرية والبحرية والحرف الأخرى كالزراعة والرعي والصناعة، مما كان له الأثر الطيب في زيادة حركة التجارة البحرية وزاد عدد السفن القادمة والمغادرة لموانئها، كما انتظمت تجارة القوافل مع وسط أفريقيا وقد عرف العهد الذي بدأ منذ سنة 1835م إلي سنة 1911م.

---

(1) كولا فولايان، المرجع السابق، ص 186 ، 189 .

(2) كوستانزيوبرنيا، المرجع السابق، ص 287 ، 288.

استنتاجات البحث:

1/ إن الموقع المتميز الذي امتازت به الولاية، وارتباطها بطرق القوافل الصحراء والساحل الطويل على حوض البحر الأبيض المتوسط جعلها تتبوأ مكانة اقتصادية مرموقة بين الأقاليم المختلفة.

2/ قاموا العثمانيون بتدعيم وتمويل عمليات الجهاد البحري (القرصنة) والاستفادة منها في العمليات البحرية ضد السفن الأوروبية.

3/ كانت ولايات شمال الأفريقي تتحفظ على المشاركة في الأعمال القرصنة حرص على مصالحها الاقتصادية مع أوروبا.

4/ تمتع القناصل الأجانب بطرابلس بحصانة قوية واعفاءت جمركية.

5/ انفقوا ولاة طرابلس كثير من الأموال للدولة العثمانية مقابل تفويضهم حكم بلادهم.

6/جمعت المصالح التجارية بين جمهوريات الإيطالية وولاة طرابلس الذين منحوهم امتيازات تجارية في الولاية.

7/ كانت لولاة طرابلس الغرب اليد الطويلة في البحر المتوسط حتى أن الدول الأوروبية كانت تعتبر أن ضمان الملاحة التجارية مرتبط بموافقتهم .

8/ أصبح البحر المتوسط مسرح للصراع بين الدول الأوروبية للسيطرة عليه وتأمين خطوطه الملاحية.

9/ لم تقف الدول الأوروبية مكتوفة الأيدي اتجاه تعاظم الدور الليبي في حركة القرصنة.

10/ أن نجاح القرمانليين في إنشاء أسطول قوي ضمن لهم السيادة على الطرق الملاحية البحرية في البحر المتوسط مما عاد عليهم بفوائد مالية جما. كما اعتمد القرمانليين على عناصر تركية وعربية وأوربية في تشييد الأسطول وقيادته. وشكل الأسرى بما لديهم من خبره إلى جانب العربية والتركية في دعم هذه صناعة. (شكل الأسرى النواة الأساسية لصناعة السفن في ليبيا بما لديهم من خبره كبيرة فيها).

11/ كان الولاة القرمانليين يملكون مقاليد الأسطول العسكري والتجاري من خلال خاصة رجالها...كانت ولايات الشمال الأفريقي تشكل وحدة متحدة في مواجهة أي عدوان أوروبي.

12/ ضعف الدولة العثمانية انعكس على الصراع القرمانلي الأوروبي الذي انتهاء لصالح القوة الأوروبية.

13/ اتفقت الدول الأوروبية على مواجهة القرمانليين لحد من القرصنة وتجارة الرقيق وحد من النفوذ المتصاعد في البحر المتوسط.

16/ سعى الدول الأوروبية لعقد الاتفاقيات الدولية مع الأسرة القرمانلية دليلاً على مكانه نفوذ الأسرة القرمانلية يتعده الآفق المحلي. كما كان للقرصنة فوائد اقتصادية جما تمثلت في المعاهدات الاقتصادية التي أبرمتها الدول الأوروبية مع ولاية طرابلس الغرب بمبالغ ضخمة مقابل تأمين سفنهم من حركة القرصنة. ونتيجة للحد الأوروبي للنظام القرصنة أدى إلى قلة الإيرادات وتراكم الديون الأجنبية.

18/ كانت تراكم الديون هي بداية النهاية لحكم الأسرة القرمانلية مما أدي إلى زيادة الضرائب على سكان الولاية بما لا يطيق فأدى إلى الثورة ضد حكم القرمانليون.

أولاً: الوثائق:

1 – وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس:

([1]) م . ج . ل . ط، وثيقة رقم 24/52 ، ملف الأسرة القره مانلية، شعبة الوثائق والمخطوطات.

ثانياً: المراجع:

([1])أتوري روسي، أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م،تعريب:خليفة محمد التليسي، دار الثقافة، 1974م، ص 39.

(2) امحمد سعيد الطويل، "الصراع الدولي على مدينة غدامس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وانعكاساته على تجارتها" أعمال الندوة العلمية التاريخية حول تاريخ غدامس من خلال كتابات الرحالة والمؤرخين، تقديم وتحرير: نور الدين مصطفى الثني، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003م.

(3) بول ماساي، الوضع الدولي لطرابلس الغرب، نصوص المعاهدات الليبية الغربية إلى نهاية القرن التاسع عشر، ترجمة: محمد مفتاح العلاقي، مراجعة:علي ضوي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة نصوص ووثائق، ص 25.

([4]) خليفة محمد التليسي، حكاية مدينة طرابلس لدي الرحالة العرب والأجانب، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس،1974م، ص 97 ، 96.

([5]) رجب نصير الأبيض، طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ط1، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009م.

([6]) ريتشارد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس الغرب، نقله إلى العربية: عمر الديراوي أبو عجيلة، الناشرون: دار المحدودة لندن 1984م المملكة المتحدة.

([7]) رودولفو ميكاكي، الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، نقلة إلي العربية: طه فوزي راجعة: حسن محمود وكمال الدين الخريوطي، إشراف: محمد شفيق غربال 1961م، معهد الدراسات العربية العالية.

([8]) طاهر الزاوي، تاريخ ليبيا، (د.ت) طرابلس، 1985م، ص 147 ، 148.

([9]) عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، مكتبة الفرجاني، 1966م، بيروت.

(10) عمر بن إسماعيل، سقوط الدولة القره مانلية في ليبيا 1795-1835م، القاهرة ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص 232 وما يليها.

(11)عبدالله خليفة الخياط، العلاقة السياسية بين إيالة طرابلس الغرب وإنجلترا 1795 – 1832م، ط1، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1985م.

(12) علي مفتاح إبراهيم منصور، الرحالة العرب ودورهم في كتابة تاريخ ليبيا السياسي والاقتصادي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ط1، منشورات مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 2005م.

(13) عبدالحميد البطريق وعبدالعزيز نوار، التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فَيينا، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ت)، ص 486.

(14) كوستانزيو برنيا، طرابلس 1510-1850م، تعريب: خليفة محمد التليسي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس 1985م.

(15) كاميلو مانفروني، إيطاليا في الأحداث البحرية الطرابلسية، ترجمة: عمر محمد الباروني، مراجعة: صلاح السوري، ليبيا، منشورات مركز جهاد ضد الغزو الإيطالي، 1988م.

(16) كاميلو مانفروني، العلاقات البحرية بين ليبيا وايطاليا/تاريخ البحرية الليبية، ترجمة: إبراهيم أحمد المهدوي، مراجعة: أحمد اليمهاني، منشورات جامعة قاريونس.

(17) كولافولايان، ليبيا إثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة: عبد القادر مصطفي الوحيشي، مراجعة: صلاح الدين السوري، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م.

(18) لويس رايت، الحملات الأميركية علي شمال أفريقيا في القرن الثامن عشر 1749 . 1805م، تعريب: محمد روحي البعلبكي، نشر دار المحدودة، ط2، 1985م، لندن، ص 208.

(19) محمد المبروك يونس، موقع ليبيا ودوره في التواصل الحضاري العربي الأفريقي، السنة الثامنة عشر، العدد 1 . 2/السنة 1428هـ /1998م، منشورات أمانة الأعلام.

(20) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل . بيروت 1397هـ 1977م.

(21) محمد الهادي أبو عجيلة، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية 1711 . 1835م وأثره علي علاقاتها بالدول الأوروبية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م.

(22) محمد مصطفي بازامة، الدبلوماسية الليبية في القرن التاسع عشر (عبدالرحمن آغا البديري 1720م-1792م) دار الكتب، بيروت- لبنان.

(23) نوري عمر الشتيوى، التجارة البحرية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835-1911م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 2005م.

(24) ن . أ بروشين، تاريخ ليبيا من العصر الحديث، (منتصف القرن السادس عشر مطلع القرن العشرين) ترجمة وتقديم : عماد الدين غانم، ط1، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1991م.

ثانياً: المجلات والدوريات:

([1]) أمحمد سعيد الطويل نشأة وتطور البحرية الليبية في العصر الحديث، مجلة تراث الشعب، السنة 8، العدد3 . 4/1228هـ / 1998م.

(2) عبد المولى صالح الحرير، "نظرة تحليلية لأبعاد سياسة يوسف باشا القره مانلي على العلاقات الاجتماعية في النصف الأول من القرن 19"، المجلة التاريخية المغربية، تونس: السنة الثانية عشر، العدد 37-38، جوان 1985م.

([1]) المازري بديره، المغرب العربي-السويد والتجارة الدولية، المجلة التاريخية المغربية، عدد 7، 8، تونس، يناير 1977م.